2000 12 22 -0002 -R

النهار

مهمتها تتجاوز خلاصة لجنة حكومة الحص بإعلانها "التوفية القانونية"

هيئة تقصّي الحقائق... لمن ذهب مكسبها السياسي؟

كتب نقولا ناصيف:

خلفت نتائج جلسة مجلس الوزراء الاربعاء الفائت انطباعات متفاوتة حيال الهيئة التي تقرر تأليفها ونيط بها تلقي مراجعات اهالي المفقودين والتحقق من المعلومات التي في حوزتهم عن مصير مفقوديهم. وهي انطباعات توسّعت لتجتهد في المكسب السياسي الذي ترتب على تأليفها سواء كان لرئيس الجمهورية او لرئيس الوزراء.

الا ان ثمة ما يتصل بهذه الهيئة بالذات، هو الآتي:

١- سيعلن تأليف الهيئة في الايام المقبلة بتوافق رئيسي الجمهورية والوزراء، دحضا لما تردد عن انها هيئة وهمية اعلن عنها بعد جلسة مجلس الوزراء تفاديا لتوسع شقة الخلاف بين لحود والحريري من جراء تباعد رأييهما منها. وفي ظل اصرار الحريري على رفض تكليف وزير العدل سمير الجسر رئاسة الهيئة الجديدة لاسباب تتصل بعدم تسليمه بوجودها، ثمة اتجاه الى اختيار احد وزراء الدولة رئيسا لها، مع احتمال ضم وزير دولة آخر اليها على ان تضم ايضا قضاة ومسؤولين امنيين.

بذلك ستكون الهيئة المقترحة نسخة عن اللجنة القضائية الامنية التي نيط بها اخيرا تسلم المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، ولكن بطربوش سياسي.

٢ - تستمد الهيئة قانونيتها من كون قرار تأليفها مُدوّناً في محضر جلسة مجلس الوزراء، وهي منبثقة منه وترفع في حصيلة اعمالها تقريرا بالنتائج الى المجلس، الامر الذي يجزم بابصارها النور. وخصوصا ان رئيس الجمهورية، بحسب من اتصل بموقفه نهار امس، بدا مهتما باصداء الاعلان عنها مقدار اهتمامه بما اعتبره "تشويشا" على عملها قبل ان تبدأ، وحتى قبل تأليفها.

٣- لا يُظهر المسؤولون ترددا حيال نتائج مهمتها في ضوء ما توصلت اليه اللجنة التي ناطت بها حكومة رئيس الوزراء السابق سليم الحص مهمة بت مصير المفقودين، فكان ان تلقت من مجموع ١٧ الف حالة فقدان يجري تداولها معلومات عن ٢٠٤٦ مفقودا فقط امكن بناء ملفات لهم، الامر الذي يشير الى تكوين ملفات دقيقة عن حالات مفقودين سيقتصر على عدد قليل قياسا بالاعداد الكبيرة الواردة في عدد من اللوائح المعلنة. وتاليا لا يملك جميع ذوي المفقودين معلومات فعلية وصريحة عن مفقوديهم في الحرب يستطيعون من خلالها التكهن بوجود بعض هؤلاء احياء في لبنان او في سوريا وفقا لما قد يدلون به.

٤- تهدف الهيئة التي اقترحها رئيس الجمهورية الى تجاوز الخلاصة التي توصلت اليها اللجنة التي الفتها حكومة الحص، باعلانها "التوفية القانونية" لكل المفقودين اللبنانيين الذين لم تثبت المعلومات والاستقصاءات المتصلة بتحديد مصيرهم انهم لا يزالون احياء. ولذا ارتأى تقرير اللجنة السابقة اعتماد قاعدة اعلان "التوفية القانونية" لكل مفقود فُقد الاتصال به طوال اربع سنوات او اكثر، بغية اتاحة المجال امام ذويه، والسلطات والدوائر الرسمية اللبنانية، اتخاذ كل الاجراءات ذات الصلة بتجاوز هذا الغياب شأن اجراءات الاحوال الشخصية والارث والوصاية وسواها وما يترتب على هذه من حقوق فردية وشخصية قيدها غياب المفقود.

وهي القاعدة التي انتقدها رئيس الجمهورية في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء اذ رأى فيها "قرارا خاطئا" في اقفال ملف المفقودين نهائيا، على النحو الذي بدا انه يشير الى تكريس قانون لاعلان وفاتهم، فيما يرغب هو من مهمة الهيئة الجديدة في تخطي قاعدة "التوفية القانونية" التي لا تسقط في اي حال - وعمليا - احتمالاً واقعياً بعودة مفقود ما دام ثمة اهلون صرحوا ولا يزالون بامتلاكهم معلومات ووثائق تثبت ان مفقوديهم احياء.

٥ - انطلاقا من ذلك، فان رئيس الجمهورية، واستنادا الى متصلين بموقفه، يلاحظ وجود اعداد كبيرة من الاهلين، ولاسيما منهم اولئك الذين تعاملوا مع اللجنة السابقة، يرفضون التسليم بـ "التوفية القانونية"، الامر الذي يحتم على الهيئة التي يقترحها - وهنا مكمن تعارض موقفه والحريري - الاستماع الى هؤلاء والاطلاع على المعلومات التي في حوزتهم عن مفقوديهم من خلال مرجعية يتمسك رئيس الجمهورية بصفتها الرسمية، من جهة، بغية تخويلها حرية المبادرة والاستقصاء وتقرير الخلاصات، ومن جهة اخرى سعيا الى نزع اي تحرك يتعلق بهذا الملف من الشارع وحصره بالسلطات الرسمية.

اصرار من رئيس الجمهورية على المضي في جمع المعلومات وان لامست ملف الميليشيات في مقابل تصلب الحريري في رفض استفزاز الاحزاب

كل هذه المعطيات المحيطة بمهمة هيئة تقصي المعلومات عن المفقودين، في معرض تأكيد جدية اصرار رئيس الجمهورية على خوض تجربتها، لا تنفصل في اي حال عن التسليم بالخلاف الناشب بينه وبين رئيس الوزراء حولها، كما حول الغاية من تأليفها وان بدا الرجلان، في الحصيلة، يلتقيان على ضرورة اغلاق ملف المفقودين نهائيا. على ان تباعد موقفيهما - وهو الاول المعلن منذ تأليف الحكومة الجديدة - يشير كذلك الى جانب سياسي في هذا الملف يكاد يسيّسه برمته. اذ فيما يصر رئيس الجمهورية على المضي في جمع المعلومات الى حيث يمكن ان تصل وان لامست ملفا موازيا هو الميليشيات المحلية مع تأكيده انه لا يطلب نبش القبور ولا يتوقع بلوغ هذه الحال، يظهر الحريري في المقابل تصلبا في رفض استفزاز الاحزاب والميليشيات في ملف يتجاوزها، الى الحد الذي جعله يقول - على ما ينسب اليه وزراء قريبون منه - انه لا يمانع في العودة بكل هذه الملفات الى الوراء شرط الغاء قانون العفو.

وهما موقفان يعكسان وجهتي نظر مستقلتين تماما عن مجرد اختلافهما على آلية عمل هيئة يتمسك بها رئيس الجمهورية بينما يرفضها رئيس الوزراء لان ثمة خلاصة توصلت اليها الحكومة السابقة لدى اقفالها ملف المفقودين. والواقع انهما يختلفان تماما في المقاربة السياسية لهذا الملف الشائك.